

المبحث الأول : بحث مدى الحاجة إلى منهج وأساليب رقابية تلائم المصارف الإسلامية بالتطبيق على المصارف الإسلامية في مصر :

تمهيد :

تتعدد الأسباب التي تدعو إلى إعادة النظر في المنهجية الحالية للبنك المركزي، وفي أساليبه الرقابية للتوافق وطبيعة المصارف الإسلامية. فمنها ما يتصل بطبيعة أهداف ونشاط المصارف الإسلامية، ومنها ما يتعلق باختلاف نظام العمل المصرفي فيها عما هو سائد في البنوك التقليدية. وكذلك المنافسة الحادة التي تواجهها المصارف الإسلامية من قبل النظام الاقتصادي الحالي علاوة على العقوبات القانونية التي تواجهها هذه المصارف. وقد خطط هذا المبحث على النحو التالي :

- ١ - الأسباب التي تدعو لإيجاد منهج وأساليب رقابية تتواءم مع علاقة المصارف الإسلامية بالمتعاملين معها وأساليبها في أداء دورها.
- ٢ - الأسباب التي تدعو لإيجاد منهج وأساليب رقابية تتواءم مع طبيعة نشاط وأهداف المصارف الإسلامية.

- ١ / ١ - الأسباب التي تدعو لإيجاد منهج وأساليب رقابية تتواءم وعلاقة المصارف الإسلامية بالمتعاملين معها وأساليبها في أداء دورها.
- ١ / ١ / ١ - الطبيعة المميزة لعلاقة المصارف الإسلامية بالبنوك التقليدية :

المصارف الإسلامية لا تدخل في تنافس مع البنوك التقليدية، فالملاحظ إنها تتكامل معها بل إن كثيراً من تلك البنوك استفاد مما أحرزته المصارف من نجاحات عن طريق فتح فروع إسلامية لها تتعامل وفقاً للمنهج الإسلامي بعيداً عن الفائدة فالمصارف من هذه الزاوية عنصر دعم وتكامل مع باقى المؤسسات بالجهاز المصرفي.

- ١ / ١ / ٢ - الطبيعة المميزة لعلاقة المصارف الإسلامية ببعضها : تتفق المصارف الإسلامية في أنها تلتزم بالأحكام الأساسية للشرعة الإسلامية، ورغم ذلك نستطيع أن نميز عدداً من الأنماط وليس مجرد نمط واحد لكل منها صفة تميزه، فهناك المصارف الاجتماعية بالدرجة الأولى ومنها المصارف الدولية التنموية، ومنها التنموية الاستثمارية بالدرجة

الأولى ومنها الحكومية المملوكة للدولة بالكامل ومنها المصارف متعددة الأغراض .

١ / ١ / ٣ الطبيعة المميزة لعلاقة المصارف الإسلامية بأصحاب حسابات الاستثمار :

هذه العلاقة لا يحكمها سعر فائدة محدد سلفاً خلال أجل معين بغض النظر عن نتيجة العمال، لأنها علاقة رب عمل بمضارب بمال لا يلتزم خلالها الأول .

١ / ١ / ٤ المصارف الإسلامية لا تستفيد من التسهيلات الائتمانية للبنك المركزي :

يمنح البنك المركزي تسهيلات ائتمانية للبنوك التقليدية باعتباره المقرض الأخير للتغلب على العجز المؤقت، بل أيضاً بطريق إعادة التمويل لتشجيع التدفقات الائتمانية إلى القطاعات ذات الأولوية، وغالباً ما يمنح البنك المركزي مساعدته المالية بسعر البنك ومع ذلك ففي بعض الحالات يفرض سعر فائدة امتيازياً . وفي حالات أخرى يقدم إعادة التمويل بسعر فائدة مساو للصفر . وإن كان البنك المركزي المصرى لا يقدم هذه التسهيلات الا فى حدود بسيطة بحيث تكاد تكون مقصورة على البنوك المتخصصة التابعة للقطاع العام إلا أن هذا لا يبرر إغفال حق المصارف الإسلامية فى مثل هذه التسهيلات .

١ / ١ / ٥ الطبيعة المميزة لحقوق المساهمين فى المصارف الإسلامية : المصارف

الإسلامية وفقاً لطبيعتها الخاصة وتبعاً لهيكل الودائع فيها، يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال مميزاً عنه فى البنوك التقليدية، كما أنه فى البنوك التقليدية ؟؟ القوانين المصرفية على علاقة رأس المال وحقوق المساهمين الأخرى وبين الودائع أو حجم الميزانية عموماً، وقد تكون الحكمة من اشتراط هذه العلاقة هو اعتبار رأس المال خطاً دفاعياً للودائع إذ يمتص الخسائر قبل أن تصيب الودائع هذا فى البنوك التقليدية حيث علاقة البنك فالمودع علاقة راقية أما فى المصارف الإسلامية حيث يكون المودع شريكاً للمصرف فهل يظل لرأس المال هذا الدور الدفاعى الذى لزم إيجاد نسبة ملائمة بين رأس المال والودائع .

٢ / ٢ الأسباب التى تدعو لإيجاد منهج وأساليب رقابية تتواءم مع طبيعة نشاط وأهداف المصارف الإسلامية

٢ / ٢ / ١ الأهداف المميزة للمصارف الإسلامية : الطبيعة المميزة لأهداف ونشاط

المصارف الإسلامية تتمثل فى :

١ - يخضع نشاطها لأحكام الشريعة الإسلامية المحرمة لسعر الفائدة .

٢ - يركز عملها المصرفى على عنصرى العمل والمال معاً .

- ٣ - تعتمد فى نشاطها على مبدأ المشاركة فى الاستثمار وفى ناتجه .
- ٤ - توجيه حركة رأس المال تبعاً لمتطلبات الخطة العامة للدولة .
- ٥ - التوجيه الاستشارى العينى المباشر لأموال الودائع فيها .
- ٦ - توجيه جزء من نشاطها إلى التنمية الاجتماعية، إحياء فريضة الزكاة، القرض الحسن وبالنظر إلى هذه الأهداف يتبين لنا أن التوجيهات المصرفية الإسلامية تختلف فى الكثير من مطلقاتها مع المركّزات الرقابية الحالية على البنوك التقليدية . ومن ثم فإن عملها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية ولا على الأجل المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية بل تشمل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمر الذى يصعب عليها القيام ببعض التوظيفات التى تباشرها البنوك التقليدية وعلى الأخص التعامل فى الأوراق المالية .
- ٢ / ٢ / ٢ الطبيعة المميزة لتوظيف الموارد فى المصارف الإسلامية : المصارف الإسلامية من خلال ممارستها لعملها سواء فى تجميع المدخرات أو من خلال استثمارها فتتسم بالآتى :
- ١ - أنها لا تتأخر فى الائتمان، فهى لا تقدم قروض نقدية وإنما تمويلها عينياً .
- ٢ - أن العلاقة بين المصرف واستخدام الأموال وتوظيفها ليست علاقة دائنة ومديونية وإنما هى علاقة مشاركة .
- ٣ - التمويل قصير الأجل فى المصارف الإسلامية يحتم عليها أن تباشر بنفسها عمليات المتاجرة وتملك الأصول .
- ٤ - تنفرد المصارف الإسلامية بالتوظيف متوسط وطويل الأجل .
- ٥ - أمكن للمصارف الإسلامية عن طريق الوازع الدينى أن تقوى الرغبة الادخارية لدى الكثير من أفراد المجتمع بل وخلق متعاملين جدد لم يكن لهم تعامل مع البنوك من قبل تجنباً للعائدة .
- ٦ - تقوم المصارف الإسلامية بصفة أساسية بدعم الصناعات الصغيرة والزكاة والقرض الحسن والتبرعات الخيرية .

وتعتمد المصارف الإسلامية على الودائع الاستثمارية حيث أنها تشكل نسبة عالية من إجمالي المركز المالي بينما تمثل الودائع الجارية نسبة ضئيلة للغاية وتقتصر فقط على خدمة أصحاب حسابات الاستثمار.

٢ / ٢ / ٣ المساهمة المحددة للمصارف الإسلامية في التوسع النقدي: المصارف الإسلامية في ممارسة نشاطها تساهم بقدر ضئيل في التوسع النقدي إذ أن أساليب التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة تشارك بقدر ضئيل في التوسع النقدي.

٢ / ٢ / ٤ عدم تأثر المصارف الإسلامية بسعر إعادة الخصم: إن البنك المركزي لا يستخدم سعر إعادة الخصم كأداة للرقابة الكمية على الائتمان في المصارف الإسلامية، ورغم ذلك فإن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن أى زيادة أو نقصان في سعر إعادة الخصم يؤثر تأثيراً غير مباشر على الطلب الإجمالي للائتمان، فضلاً على أن أسعار الفائدة التي يجب على المقترضين دفعها تؤدي وظيفة توزيعية وتخصيصية من شأنها ألا يواجه تدفق رأس المال إلا لمثل تلك الاستخدامات التي يكون فيها الفاعلية الحدية له أعلى من سعر الفائدة. وبناء على ذلك فقد تدعو الحاجة إلى أن تستبدل بسعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة المدينة تستبدل بها وسيلة مناسبة لمنهجية عمل تلك المصارف.

الخلاصة: من كل ما تقدم توصل البحث إلى أن هناك مجموعة من الأطر التي تشكل طبيعة مميزة للمصارف الإسلامية الأمر الذي يدعو إلى تطوير المنهج والأساليب الرقابية الحالية التي يتبعها البنك المركزي لكي يتواءم مع العمل المصرفي الإسلامي.